قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17633) – السنة الحادية والخمسون – الجمعة 18 محرم 1448هـ – 3 يوليو 2026م

انعكاسات الحرب الإيرانية على الأوضاع السياسية في أمريكا

بقلم: د. وليد محمود عبد الناصر ○

إذا أردنا تناول تأثيرات وانعكاسات الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في الدول الأطراف مباشرة في تلك الحرب، فربما يكون من الأنسب البدء بالتأثيرات في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء تلك التأثيرات التي رأيناها قد حدثت بالفعل على أرض الواقع، أو تلك المرجح أو المتوقع حدوثها في المستقبل، باعتبار أن واشنطن هي الطرف الأكبر والأكثر أهمية ودورًا في التحالف الأمريكي الإسرائيلي في تلك الحرب، إلا أنه يتعين علينا أن نقوم بتقسيم هذه التأثيرات ما بين تأثيرات في المشهد الداخلي الأمريكي بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتلك المرتبطة بالسياسة الخارجية الأمريكية، سواء على الصعيد العالمي في عمومه، أو فيما يتعلق إقليميًا بمنطقة الشرق الأوسط والخليج على وجه الخصوص.

وحتى اللحظة الراهنة تغلب على التقديرات والتوقعات المستقبلية بشأن تأثيرات الحرب في إيران على الداخل الأمريكي النظرة السلبية، سواء على الأصعدة السياسية، الرمزية والفعلية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

ونبدأ بمسألة مصداقية الرئيس الأمريكي والإدارة الأمريكية أمام الرأي العام داخل بلاده؛ حيث إن تلك الخاصية تعرضت، ولا تزال، لاختبار شديد الصعوبة، سواء خلال الحرب، أي منذ اليوم الأول لشنها، أو منذ توقف العمليات العسكرية، خاصة من حيث تذبذب تصريحات الرئيس الأمريكي وكبار مسؤولي إدارته، ليس فقط بشأن الأمور التكتيكية أو الثانوية أو الفرعية المتصلة بالحرب، بل حتى فيما يتعلق بأمور رئيسية وجوهرية وأساسية في هذا المجال.

فحتى فيما يتعلق بالأهداف المتوخاة من شن الحرب في المقام الأول فقد فوجئ المواطن الأمريكي بتحولات جذرية وعلى فترات زمنية قصيرة للغاية فيما أعلنه الرئيس الأمريكي وكبار مسؤولي إدارته في هذا الشأن، وكان من ضمن المعلن من تلك الأهداف ما يتراوح بين العمل من أجل إسقاط الحكم الإيراني، أو تغييره، من الداخل أو من الخارج، أو تدمير القدرات النووية الإيرانية برمتها وترسانة إيران من الصواريخ الباليستية ومختلف أسلحة الجيش الإيراني، ما بين القوات الجوية والبحرية والبرية والدفاع الجوي، أو تدمير البنية التحتية الإيرانية، أو ضرب قطاع الطاقة الإيراني، أو حتى القيام بعملية غزو برى أو عمليات إسقاط جوى داخل إيران، أو السيطرة على جزر إيرانية بعينها في منطقة الخليج.

أما الأمر الثاني الذي أثر سلبًا بشكل كبير في مصداقية الرئيس الأمريكي وإدارته فهو عدم التقدير أو التحسب الدقيق أو القريب من الدقة بشأن الفترة التي سوف تستغرقها الحرب أو التي تتطلبها مهمة تحقيق الأهداف الأمريكية من وراء شن الحرب. فما بين الإعلان في بداية الحرب عن أنها سوف تستغرق أيامًا معدودة، إلى تمديد الفترة لتكون فجأة ما بين أسبوع وأسبوعين من الزمان، إلى الحديث عن أربعة أسابيع من العمليات العسكرية إلى امتداد الفترة المتوقعة لتكون ستة أسابيع إلى الإعلان من جانب الإدارة الأمريكية وبشكل مفاجئ وغير متوقع ومن دون تمهيد عن وقف لإطلاق النار بعد 40 يومًا من الحرب. وعقب هذا الإعلان تراوح الحديث من جانب الرئيس الأمريكي وكبار مسؤولي إدارته ما بين اعتبار أن الحرب انتهت وما بين إمكانية استئنافها في أي وقت، بمعنى حالة من اللا سلم واللا حرب، وما بين شن عمليات عسكرية متفرقة ومتقطعة تشبه حرب الاستنزاف.

وإذا انتقلنا إلى الصورة العامة التي خلفتها الحرب في الداخل الأمريكي، فتشير غالبية تقديرات الخبراء المعنيين والاستبانات واستطلاعات الرأي التي تمت حتى الآن في الداخل الأمريكي إلى أن غالبية المواطنين الأمريكيين يرون أن الإدارة الجمهورية الحالية لم تحقق أيًا من أهدافها الرئيسية المعلنة في تلك الحرب، وبالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد دفعت ثمنًا باهظًا للعمليات العسكرية التي قامت بها، سواء من حيث التكلفة المالية أو التعبئة العسكرية أو أنشطة الإمداد والتموين وخسارة جزء لا يستهان به من مخزون الأسلحة والذخائر، وذلك بالإضافة بالطبع إلى توقع تحميل المواطن الأمريكي العادي عبء سداد جزء من تكلفة تلك الحرب على أقل تقدير في المستقبل القريب والبعيد.

وإذا انتقلنا من تقييم موقف المواطنين الأمريكيين إلى مواقف القطاعات الفاعلة سياسيًا والجماعات والأحزاب المؤثرة، بشكل أو بآخر، في عمليات صنع القرار في واشنطن إزاء الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وإزاء ما تلاها من تطورات، نجد أن المحصلة أيضًا تميل إلى التقييم السلبي.

فبالإضافة إلى معارضة الحزب الديمقراطي للحرب ومطالبة الرئيس الأمريكي بتحديد أهداف الحرب من المنظور الأمريكي وكيفية ارتباطها بالأمن القومي أو المصالح الوطنية والاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، فإنه بمرور الوقت وإطالة أمد الحرب وعدم ظهور أي أفق لتحقيق الأهداف الأمريكية، أو حتى بعضها، المتوخاة من وراء شنها، فإن قطاعًا من القاعدة السياسية للرئيس الأمريكي، بما في ذلك شخصيات لها وزنها وثقلها من داخل الحزب الجمهوري ذاته، قد بدأت إما في سحب تأييدها المطلق واللا مشروط لحرب الرئيس وإدارته على إيران أو للصمت أو حتى لانتقاد قرار الحرب ثم انتقاد قرارات لاحقة للرئيس، خاصة فيما يتعلق بالتفاوض غير المباشر عبر الوسيط الباكستاني مع إيران وما تم تسريبه من عناصر قبل بها الرئيس الأمريكي في اتفاق وقف إنهاء الحرب الأمريكي الإيراني، بل قبوله بالاتفاق برمته الذى لم يجسد من وجهة نظر هؤلاء أي ناتج إيجابي لواشنطن مقابل ما كلفتها الحرب من أعباء باهظة.

وفى الاتجاه نفسه، فإن معظم استطلاعات الرأي أشارت إلى التأثير السلبى المتوقع للحرب في النتائج التي قد يحققها الحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس بمجلسيه والتي ستجرى في بدايات شهر نوفمبر 2026، وذلك ما لم يحدث تحول جذري ودراماتيكي في سياسات الرئيس الأمريكي وإدارته الجمهورية يؤدي إلى ارتفاع في شعبية الحزب الجمهوري من جديد، ويعزو بعض المحللين سخط بعض قيادات الحزب الجمهوري، بما في ذلك بعض أعضاء الكونجرس من أبناء الحزب الجمهوري، على الرئيس وعلى الإدارة إلى هذا التأثير على وجه التحديد، كما أن هذه النتيجة، في حالة حدوثها، ستمثل إشكالية للرئيس نفسه لأن عدم حصول حزبه في الانتخابات القادمة على الأغلبية في مجلسي الكونجرس، سوف يؤدي إلى تقييد حريته في إصدار القرارات وفى إجراء التحركات وتبني السياسات التي يراها إزاء عديد من القضايا والمسائل الداخلية والخارجية على حد سواء.

ونذكر هنا أن المظاهرات الحاشدة التي خرجت أثناء الحرب ضد الرئيس الأمريكي وضد الحرب في عشرات من المدن الأمريكية الكبرى والأعداد الضخمة للمشاركين فيها تمثل مؤشرًا على أن مكونات مهمة من القطاع النشيط سياسيًا في المجتمع الأمريكي غير راضية عن سياسات الرئيس وإدارته فيما يتعلق بالحرب، وبغيره من مجالات داخلية وخارجية.

وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي أيضًا، فقد بدأ عدد من مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية في إعداد دراسات حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب، بدا من النتائج الأولية والجزئية التي ظهرت لبعضها أن الأمر سوف يستغرق عدة أشهر بعد انتهاء الحرب والعمليات العسكرية المرتبطة بها بشكل كامل حتى يشعر المواطن الأمريكي بالآثار الاجتماعية في حياته اليومية لتلك الحرب ولنتائجها الاقتصادية ولتكلفتها.

وبالتالي، فمن الواضح أن الأمر سوف يستغرق بعض الوقت بعد انتهاء كل الأمور العالقة والمرتبطة بالحرب حتى يمكن التوصل إلى تقييم نهائي وشامل لآثار الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران على الداخل الأمريكي على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن المؤشرات الأولى، وكما أوضحنا في هذا المقال، تشير إلى غلبة الطابع السلبي لهذه الآثار حتى الآن.

○ كاتب ودبلوماسي سابق

لبنان ومرحلة اتخاذ القرارات الصعبة

بقلم: د. محمد الرميحي ○

في المراحل العادية من التاريخ تستطيع الدول الصغيرة أن تؤجل قراراتها الصعبة وأن تعيش على التوازنات القائمة. أما في المراحل الاستثنائية، حين تتغير موازين القوى بسرعة ويتراجع نظام إقليمي ويولد آخر، فإن الدول الصغيرة تصبح أمام اختبار قاس: إما أن تتكيف مع الواقع الجديد وإما تَجد نفسها موضوعاً للتفاوض بين الآخرين. ولبنان اليوم يقترب من هذه اللحظة الحساسة.

قد يكون من المبكر الحديث عن «سايكس بيكو جديدة» بالمعنى الحرفي للكلمة، إلا أن الشرق الأوسط يعيش بالفعل مرحلة إعادة توزيع للنفوذ وترتيب للأولويات الأمنية والسياسية. وفي مثل هذه اللحظات تصبح الدول الضعيفة والمؤسسات الهشة أكثر عرضة للتأثر بالقرارات التي تتخذ خارج حدودها. ومن هنا تبرز أهمية السؤال: أين يقف لبنان في هذه المعادلة الجديدة؟

من الواضح أن إسرائيل تنظر إلى ما بعد حربها الأخيرة من زاوية استراتيجية أوسع من مجرد المواجهة العسكرية. فهي تسعى إلى تحقيق هدفين متلازمين: الأول إنهاء الوجود العسكري المستقل لحزب الله أو تقليصه إلى الحد الذي يفقده القدرة على تهديد الأمن الإسرائيلي. والآخر الانتقال، إذا سمحت الظروف، إلى صيغة أكثر استقراراً في العلاقة مع الدولة اللبنانية، قد تشمل ترتيبات أمنية وحدودية وربما أشكالاً مختلفة من التفاهم السياسي في المستقبل.

إلا أن الوصول إلى هذه الأهداف ليس سهلاً فـ«حزب الله» ليس مجرد قوة عسكرية، بل أصبح خلال عقود جزءاً من تركيبة النظام الإيراني، إضافة إلى تغلغله في المجتمع اللبناني. لذا فإن أي محاولة لإحداث تغيير جذري وسريع قد تحمل مخاطر تفكك داخلي أو صدامات لا يرغب فيها كثيرون من اللبنانيين الذين أنهكتهم الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة.

في المقابل، تبدو واشنطن معنيةً بإغلاق أحد أكثر الملفات تعقيداً في المشرق العربي. فالولايات المتحدة ترى أن وجود قوة مسلحة خارج سلطة الدولة اللبنانية يمثل عقبة أمام أي نظام إقليمي أكثر استقراراً. ولهذا ظهرت أفكار تدعو إلى دور سوري في معالجة الملف اللبناني أو المساهمة في ضبط أو منع إعادة بناء القدرات العسكرية للحزب.

غير أن هذا التصور يصطدم بواقع مختلف. فسوريا الجديدة ليست سوريا الأسد، والنظام القائم اليوم يواجه تحديات داخلية ضخمة تتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني. لذلك لا يبدو أن لديه القدرة العملية أو الرغبة السياسية للدخول في مستنقع لبناني معقد قد يستنزف موارده المحدودة، ويعيد إنتاج أزمات تجاوزها بصعوبة.

أما الدولة اللبنانية نفسها فتبدو أمام فرصة واختبار في آن واحد. فهناك شريحة واسعة من اللبنانيين ترغب في استعادة الدولة دورها الطبيعي واحتكارها قرار السلم والحرب. كما أن الضغوط الاقتصادية الهائلة جعلت قطاعات كبيرة من المجتمع أكثر ميلاً إلى الاستقرار وإعادة بناء المؤسسات من الانخراط في صراعات إقليمية مأزومة.

لكن العامل الإيراني يبقى العنصر الأكثر تعقيداً في المشهد. فمن الصعب تصور أن تتخلى طهران بسهولة عن نفوذ استثمرت فيه أموالاً وجهوداً سياسية وأمنية مدى عقود. كما أن التخلي الكامل عن «حزب الله» قد يُقرأ داخل البيئة المؤيدة لها باعتباره اعترافاً بخسارة مشروع إقليمي واسع. لذلك قد تسعى إيران إلى الاحتفاظ بدرجة من النفوذ السياسي أو الأمني تضمن لها موطئ قدم في المعادلات المقبلة وتحفظ لها شيئاً من المكانة المعنوية أمام حلفائها.

ويضاف إلى ذلك أن طهران تنظر إلى الملف اللبناني من زاوية تتجاوز لبنان نفسه. فلبنان بالنسبة إليها ساحة تستخدم في التدخل في دول أخرى تجنيداً أو تدريباً لمجموعات تابعة لإيران، ومن الصعب أن توافق على فقدان هذه الورقة دفعة واحدة، من دون مقابل سياسي. لذلك قد نشهد في المرحلة المقبلة محاولات إيرانية للانتقال من النفوذ العسكري المباشر إلى أشكال أخرى من التأثير السياسي.

في الوقت نفسه لا يبدو أن المجتمع الدولي مستعد للقبول بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل سنوات. فالحروب الأخيرة وما رافقها من خسائر بشرية واقتصادية دفعت كثيرين من الأطراف إلى الاقتناع بأن الصيغة القديمة بلغت حدودها القصوى. ولذلك فإن الضغوط الدولية على مختلف الأطراف اللبنانية مرشحة للاستمرار من أجل الوصول إلى ترتيبات أكثر استقراراً.

من هنا يمكن تصور ثلاثة سيناريوات رئيسية: الأول، نجاح الدولة اللبنانية تدريجاً في استعادة سلطتها بدعم عربي ودولي مع تحول «حزب الله» إلى قوة سياسية مدنية بصورة متدرجة. والثاني، استمرار الوضع الحالي بصيغة معدلة تسمح ببقاء نفوذ محدود للحزب مع قيود أكبر على قدراته العسكرية. أما الثالث، وهو الأقل استقراراً، فيتمثل في تعثر التسويات ودخول لبنان مرحلة طويلة من التجاذب بين القوى الخارجية المتنافسة.

السيناريو الأول هو الأكثر فائدة للبنان لكنه يحتاج إلى توافق داخلي وإلى دعم اقتصادي كبير من الخارج. أما السيناريو الثاني فهو الأكثر واقعية على المدى القصير لأنه يسمح لجميع الأطراف بحفظ ماء الوجه وتجنب المواجهة الشاملة. بينما يحمل السيناريو الثالث مخاطر كبيرة لأنه يطيل أمد الأزمة ويؤخر عملية التعافي الاقتصادي، ويجعل لبنان ساحة مفتوحة لصراعات الآخرين.

المشكلة أن الزمن لا يعمل لمصلحة لبنان. فالمنطقة تتحرك بسرعة، والقرارات الكبرى تُصاغ الآن في عواصم عديدة. وكلما تأخر اللبنانيون في بناء رؤية وطنية مشتركة، ازداد احتمال أن تُتخذ القرارات المؤثرة في مستقبلهم خارج بلادهم. وفي لحظات التحول الكبرى لا يكون الخطر في أن يختلف اللبنانيون حول المستقبل، بل في أن يحدد الآخرون ذلك المستقبل نيابة عنهم. فالتاريخ يعلمنا أن الدول التي تعجز عن صياغة مشروعها الوطني في أوقات التحول، تصبح جزءاً من مشاريع الآخرين لا شريكاً فيها، وهذه هي المعضلة الحقيقية التي تواجه لبنان اليوم.

○ كاتب وأكاديمي كويتي

قطاع غزة بعد ألف يوم على حرب الإبادة

بقلم: د. سفيان قديح ○

مع دخول الحرب على قطاع غزة يومها الألف، لم يعد هذا الرقم مجرد محطة زمنية تُضاف إلى سجل الحرب، بل أصبح شاهدًا على واحدة من أطول وأقسى المآسي الإنسانية في العصر الحديث. ألف يوم عاشها أهل غزة بين القصف والنزوح والجوع، وفقد الأحبة وانهيار مقومات الحياة، حتى أصبحت تفاصيل الحياة التي كانت يومًا عادية أمنيات بعيدة المنال.

ألف يوم كان الإنسان فيها هو الحلقة الأضعف، لكنه، في الوقت نفسه، كان عنوان الصمود الأكبر. فمنذ السابع من أكتوبر، لم يعد الناس يفكرون في تحسين مستوى حياتهم أو التخطيط لمستقبل أبنائهم، بل أصبح همهم الأول أن يجدوا ماءً صالحًا للشرب، أو رغيف خبز، أو وجبة طعام، أو دواءً لمريض، أو خيمة تقيهم حر الصيف وبرد الشتاء.

ولا يختلف اثنان على أن تحرير الأوطان له ثمن، وأن الشعوب التي تناضل من أجل حريتها تدفع أثمانًا باهظة من دمائها، وأموالها، واستقرارها. هذه سنة عرفها التاريخ في كل تجارب التحرر. لكن الحفاظ على الإنسان الذي يدفع هذا الثمن لا يقل أهمية عن أي هدف آخر، لأن الإنسان هو أساس الصمود، وهو الذي يحمل القضية ويحفظها عبر الزمن.

لقد أثبت أهل غزة خلال هذه الحرب الطويلة أنهم يملكون من الصبر والإيمان والثبات ما أبهر العالم. ومع ذلك، فإن الإنسان ليس آلة لا تتعب، ولا يستطيع أن يعيش إلى ما لا نهاية تحت ضغط الجوع، والخوف، والنزوح، وفقدان الأمن والاستقرار. فكلما امتدت الحرب، ازدادت الأعباء النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وأصبح الحفاظ على المجتمع مسؤولية تتطلب رؤية متجددة، لا مجرد استجابة للحاجة الآنية.

لقد أصبحت طوابير الخبز، والمياه، والطعام، والغاز جزءًا من الحياة اليومية. وأصبح كثير من الناس يقيسون يومهم بما حصلوا عليه من مساعدات، لا بما أنجزوه من أعمال. وهذا الواقع، مهما فرضته ظروف الحرب، لا ينبغي أن يتحول إلى حالة دائمة، لأن المجتمع يحتاج إلى ما يحفظ كرامته، ويمنحه الشعور بالاستقرار، ويعزز ثقته بالمستقبل. ولا يمكن الحديث عن هذه المرحلة دون توجيه التقدير لكل المؤسسات الإنسانية، والجمعيات الخيرية، والمبادرات المجتمعية، والفرق التطوعية، والعاملين في المجال الإغاثي، الذين تحملوا مسؤوليات هائلة في ظروف بالغة الصعوبة. فقد كانوا، وما زالوا، خط الدفاع الأول عن حياة مئات الآلاف من الأسر، وساهموا في توفير الغذاء، والمياه، والدواء، والإيواء، والتعليم، والإغاثة العاجلة. وهذه الجهود تستحق كل الاحترام والدعم، لأنها كانت، ولا تزال، أحد أهم أسباب صمود المجتمع.

لكن مرور ألف يوم يفرض علينا جميعًا أن نسأل: هل يكفي أن يبقى الإنسان ينتظر وجبة، أو طردًا غذائيًا، أو سقيا ماء؟ أم أن الوقت قد حان للانتقال إلى مرحلة أكثر تنظيمًا، تُدار فيها الأزمة برؤية شاملة تحافظ على الإنسان، وتدعم صموده، وتستثمر الإمكانات المتاحة بأفضل صورة؟

إن المرحلة المقبلة بحاجة إلى الانتقال من إدارة الطوارئ إلى إدارة الصمود. وهذا لا يعني التخلي عن الإغاثة العاجلة، بل تطويرها وتعزيزها، بحيث تصبح أكثر قدرة على الاستجابة لحاجات المجتمع، وأكثر تنسيقًا بين مختلف الجهات العاملة، وأكثر استدامة في مواجهة حرب طال أمدها. ولعل أول ما نحتاج إليه هو وجود برامج إنسانية واضحة، تُحدد الأولويات، وتُعزز العدالة في الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا، وتُطمئن الناس بأن هناك رؤية تُدار بها هذه المرحلة، حتى في ظل صعوبة الظروف وقلة الإمكانات. كما أن تعزيز الدور الإغاثي والإنساني أصبح ضرورة ملحة، من خلال دعم المؤسسات العاملة، وتمكينها من توسيع برامجها، وتوفير الإمكانات اللازمة لاستمرارها، وتشجيع الشراكات بينها، بما يمنع تكرار الجهود، ويضمن وصول الخدمات إلى جميع المناطق والفئات المحتاجة. ولا ينبغي أن تقتصر البرامج الإنسانية على الغذاء والمياه فقط، بل يجب أن تشمل التعليم، والرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي، ورعاية الأيتام، وتأهيل الأطفال، ومساندة الأسر التي فقدت مصادر دخلها، لأن المجتمع لا يحيا بالخبز وحده، بل يحتاج إلى كل ما يحفظ إنسانيته ويعزز تماسكه.

ومن المهم أيضًا الاستفادة من الخبرة الكبيرة التي تراكمت خلال ألف يوم من العمل الميداني، وتحويلها إلى خطط أكثر فاعلية، تقوم على التنسيق، وتبادل المعلومات، وإشراك المجتمع في تحديد أولوياته، والاستماع إلى الناس، لأنهم الأقدر على وصف احتياجاتهم الحقيقية.

إن هذه الدعوة ليست انتقادًا لأحد، ولا تحميلًا لأي جهة ما يفوق قدرتها، وإنما هي دعوة مخلصة لتطوير أدوات العمل بما ينسجم مع واقع الحرب الممتدة، وحتى يبقى الإنسان حاضرًا في قلب كل قرار، وكل برنامج، وكل مشروع. لقد صبر أهل غزة ألف يوم، وما زالوا يقدمون للعالم درسًا في الثبات والإيمان، لكن هذا الصمود يحتاج إلى من يحميه، ويخفف أعباءه، ويمنح الناس أسبابًا جديدة للأمل. فالحفاظ على الإنسان، وتعزيز العمل الإغاثي، وتطوير برامجه، وبناء رؤية مشتركة لمساندة المجتمع، كلها مسؤوليات لا تحتمل التأجيل.

نسأل الله أن يجعل اليوم الألف آخر محطات الألم، وأن يكتب لغزة وأهلها فرجًا قريبًا، وأن يبارك في كل يد تمتد بالعون، وفي كل مؤسسة، وكل متطوع، وكل صاحب مبادرة يسهم في تخفيف معاناة الناس، حتى تعود غزة إلى الحياة التي تستحقها، ويبقى الإنسان فيها عزيزًا كريمًا كما أراد الله له.

○ كاتب من فلسطين

لماذا أصبحت الجغرافيا الاقتصادية ساحة الصراع الكبرى؟

بقلم:

د. الحسن حداد ○

اعتادَ العالم أن ينظرَ إلى القوة من خلال الجيوش والعتاد والمعارك والعقائد العسكريةَ. لكنَّ الأحداثَ الأخيرة، من إغلاق مضيق هرمز في خضم الحرب مع إيران، إلى السّباق المحموم على الذكاء الاصطناعي، وصولاً إلى التنافس المحتدم على المعادن النادرة، بدأت تكشف أنّ موازينَ القوى العالمية تشهد تحولاً عميقاً نحو منظومة جديدة.

لم تعدِ الجغرافيا السياسية وحدَها هيَ التي تحرك العلاقاتِ الدولية، بل برزَ ما يمكن تسميتهَ «الجغرافيا الاقتصادية»، بوصفها محدداً رئيسياً للتنافس والصراع. ولا يُقصد بذلك مجرد المصالح الاقتصادية التي كانت دائماً حاضرة، بصورة مباشرة أو ضمنية، في مختلف النزاعات، وإنّما امتلاك مفاتيح مواقع جغرافية بعينها تكتسب أهمية اقتصادية عالمية، بحيث يصبح التحكم فيها أو في الموارد والبنى التي تحتضنها مصدر نفوذ استراتيجي لا يقل أهمية عن القوة العسكرية، بل قد يفوقها في كثير من الأحيان.

أي إن الجغرافيا لم تعد تُقاس بما تحتويه الأرض فقط، بل بما تعبره من تدفقات، وما تنتجه من تكنولوجيا، وما تتحكم فيه من سلاسل قيمة عالمية.

أصبحت السيطرةُ على التدفقات ذات أهمية قصوى، وربما أكثر من السيطرة على الأراضي. فقد انتقل مضيق هرمز من مجرد مضيق بحري إلى شريان حيوي للطاقة العالمية؛ نقطة عبور ضيقة أصبحت تؤثر في أسعار الطاقة، ومعدلات التضخم، وتسهم في تجدد التقلبات السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة وغيرها. وأصبح التحكم في هذه العُقد الاستراتيجية أكثر أهمية، في كثير من الأحيان، من احتلال الأراضي نفسها. فالقوة اليوم لم تعد تُقاس فقط بالسيطرة على المجال الجغرافي، بل أيضاً بالقدرة على التحكم في تدفقات الطاقة، والتجارة، والبيانات، وأشباه الموصلات، والمعادن النادرة، وغيرها من الموارد الاستراتيجية.

أما المعركة الثانية فهي معركة الذكاء الاصطناعي والسيادة التكنولوجية. فالحرب الباردة الدائرة بين الصين والولايات المتحدة لم تعد مجرد تنافس اقتصادي تقليدي، بل تحولت إلى صراع على مفاتيح التكنولوجيا التي سترسم موازين القوة في العقود المقبلة. فقد أصبحت أشباه الموصلات، والبيانات، والحوسبة السحابية، والبنية التحتية الرقمية؛ أصولاً ذات أهمية استراتيجية وجيوسياسية بالغة الحساسية. فمن يمتلك القدرة على إنتاج هذه الصناعات، وبناء هذه البنى التحتية، وامتلاك براءات اختراعها، والتحكم في سلاسل توريدها – وكلها عناصر تقع في صلب إشكالية الجغرافيا الاقتصادية – يتقدم في هذا السباق المحموم.

وهذا ما يدفع أوروبا إلى السعي لتقليص اعتمادها على كل من الصين والولايات المتحدة في هذه المجالات. والأهم من ذلك أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد ثورة تقنية، بل أصبح يعيد تشكيل مفهوم الأمن القومي نفسه.

وفي السياق ذاته، أصبحت معادن مثل الليثيوم، والكوبالت، والمنجنيز، والعناصر الأرضية النادرة؛ تضاهي في أهميتها النفط في القرن العشرين. ولم يعد الصراع يدور حول امتلاك المواد الخام فحسب، بل حول القدرة على تكريرها، وتصنيعها، والتحكم في سلاسل توريدها، أي في جغرافيتها الاقتصادية وسلاسل قيمتها. وتتربع الصين اليوم على عرش هذه السلاسل، بينما تحتاج الولايات المتحدة، وفق تقديرات عديدة، إلى سنوات طويلة للحاق بها. وقد بدأ السباق على تأمين سلاسل التوريد منذ سنوات، وتسعى الدول الكبرى إلى ضمان وصولها إلى هذه المعادن الحيوية، التي أصبحت أساسية في الصناعات المتقدمة، والطاقة النظيفة، والفضاء، والطيران، والتقنيات الرقمية، بعيداً عن أي تبعية استراتيجية للآخرين.

وفي المقابل، يتحول الشرق الأوسط تدريجياً من مجرد مصدر للطاقة إلى مركز عالمي للاستثمار، واللوجستيك، والذكاء الاصطناعي. ومن شأن هذا التحول أن يعزز دوره في تأمين سلاسل الإمداد العالمية التي تربط آسيا بإفريقيا وأوروبا. وبالموازاة مع ذلك، تشهد الواجهة الأطلسية الإفريقية صعوداً متسارعاً باعتبارها فضاءً واعداً للاستثمار في الطاقة، واللوجستيك، والمعادن الاستراتيجية، والصناعات التكنولوجية. وتلعب دول إفريقية أدواراً مهمة في هذا التحول، فهناك نيجيريا وكوت ديفوار في غرب إفريقيا، والمغرب ومصر في شمالها، وكينيا في شرقها، وجنوب أفريقيا في جنوب القارة. ولم تعد هذه الدول مجرد مصدّرة للمواد الخام، بل بدأت تتحول إلى مراكز إقليمية قادرة على الإسهام في أمن الطاقة، وتعزيز سلاسل التوريد، وجذب الصناعات ذات القيمة المضافة. وهنا يتجلى أحد أهم التحولات في الجغرافيا الاقتصادية الجديدة؛ فالقيمة لم تعد في امتلاك الموارد الطبيعية وحدها، بل في تحويلها إلى قوة صناعية ولوجستية وتكنولوجية.

ولعلَّ هذا هو التحول الأكبر في القرن الحادي والعشرين؛ فالجغرافيا لم تختفِ، لكنها غيّرت لغتها. لم تعد تتحدَّث بلغة الحدود، بل بلغة التدفقات، وسلاسل القيمة، والبيانات، والتكنولوجيا. ومن لا يدرك هذا التحول، فسيجد نفسه خارج مراكز صنع القوة في النظام الدولي الجديد.

○ كاتب وأستاذ جامعي مغربي